

مساعي إقرار الموازنة الاتحادية تتلاشى وسط ركام تفجيرات بغداد أمس

الكتل السياسية تعاود تجاذباتها بشأن إقرار القوانين المهمة

عراقي توزعت على شكل نفقات استثمارية بقيمة ٢٠,٨٦٢,٨٦٢ ترليون دينار وأخرى تشغيلية قدرها ٥٧,٨٧١ ترليون دينار. من جهته أكد نائب رئيس اللجنة اسماعيل شكر أن لجنته أعدت التقرير الختامي للموازنة، مرجحاً إقرارها في إحدى جلسات البرلمان قريبا.

وكان عدد من الوزارات ومجالس المحافظات طالبت بزيادة الميزانية المخصصة لها ضمن مشروع الموازنة العامة للعام الحالي. من جهته، أعرب مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون الإعمار حفي الحكيم عن اعتقاده بأن تأخر إقرار مشروع الموازنة من شأنه أن يؤدي إلى تكدس المشاريع الاستثمارية التي باشرت الحكومة بتنفيذها عام ٢٠٠٩.

وأشار الحكيم إلى أهمية الأخذ في الاعتبار ارتفاع أسعار النفط العالمية التي بلغت في الأونة الأخيرة نحو ٨٠ دولارا للبرميل الأمر الذي يُمكن من رفع الأساس المعتمد لتخمينات العائدات العراقية عند وضع مخصصات الموازنة. كما أكد ضرورة زيادة نسبة الموازنة الاستثمارية للمحافظات بسبب الحاجة الماسة لتطوير البنى التحتية فيها عبرها عن أمه في أن يُقر مشروع قانون الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٠ بالسرعة الممكنة.

الإرقام ما زالت موضع اختلاف ويجب أن تثبت هذه الأرقام وتعرض على التصويت. وأضاف الأتروشي أن هناك فقرات لن تحسم خاصة الحسابات الختامية، ومطالب بعض المحافظات بزيادة المبالغ لحفاظاتها، مبينا "لو كانت هناك ارادة لإقرار الموازنة يمكن في جلسة أو جلستين أن تحسم، لكن اسبابا سياسية تؤخر إقرارها، من بينها محاولة ربط الموازنة بقانون بالسلوك الانتخابي".

ويقرض أن ترسم وثيقة السلوك الانتخابي حدود العداية الانتخابية وشكلها وطبيعتها المال الانتخابي وتمنع استخدام مؤسسات الدولة وأجهزتها، للسيطرة على أية خروقات قد تحدث أثناء العملية الانتخابية.. وتقتضي الفكرة الأساسية للوثيقة تشكيل لجنة عليا للتنسيق الانتخابي تتألف من مجلس النواب والمفوضية العليا للانتخابات والحكومة وهيئة رئاسة الجمهورية والأمم المتحدة، للإشراف على الانتخابات التي من المقرر إجراؤها في ٢٠١٠/٣/٧ المقبل ومتابعتها. وكانت الحكومة العراقية وافقت في تشرين الأول الماضي على مشروع الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٠ البالغة نحو ٦١ مليار دولار وإحالتها إلى البرلمان لإقراره.

وأعلن في حينه أن إجمالي نفقات الموازنة المقترحة قدرها ٧٨,٧٣٢ ترليون دينار

وضمن المساواة لجميع الكتل. واستبعد عباس البياتي في تصريح له (المدى) امكانية التوصل لتوافقات فيما بين الكتل السياسية لتقرير قانون الموازنة العامة كونه ربط وللأسف بتخريب أو رفض قوانين أخرى، منها قانون السلوك الانتخابي الذي بينت أغلب الكتل انه قانون لا داعي لتشريعته وتحول سلطات الحكومة التنفيذية لحكومة (تصرف الاعمال) واصفا هذا البند بغير الشريعي ومخالف للدستور، خاصة وإن الحكومة هي منتخبة من قبل البرلمان نفسه وهي حكومة شرعية ولا يمكن تجريد أعمالها لحين استلام الحكومة الجديدة مهامها بعد الانتخابات النيابية المقبلة.

ويشأن هذه الرسالة تباينت ردود الكتل السياسية فالتحالف الكردستاني قال وعلى لسان محمود عثمان: انه امر سابق لآوانه فحتى الان لم يعرض اصلا قانون السلوك الانتخابي على البرلمان لتتم مناقشة بنوده واعتراضات المسلمات عليه، فيما وافق الائتلاف العراقي على النظر بملاحظات رئيس الوزراء ليكتسب القانون صفة الاجماع وامكانية التطبيق على ارض الواقع، فيما ذهبت العراقية الى وجوب الإبقاء على هذا البند كونه ضرورة ملحة لمنع الحكومة من استغلال نفوذها لصالحها في الانتخابات

هما الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني مطالبين بتقديم المادة باتفاق واحد دون ادراج مقترحات عدة للتصويت. من جهة أخرى وجه رئيس الوزراء نوري المالكي رسالة لرئيس مجلس النواب اباد السامرائي، معترضا فيها على بعض بنود قانون السلوك الانتخابي وبخاصة فقرة تحول سلطات الحكومة التنفيذية لحكومة (تصرف الاعمال) واصفا هذا البند بغير الشريعي ومخالف للدستور، خاصة وإن الحكومة هي منتخبة من قبل البرلمان نفسه وهي حكومة شرعية ولا يمكن تجريد أعمالها لحين استلام الحكومة الجديدة مهامها بعد الانتخابات النيابية المقبلة.

ويشأن هذه الرسالة تباينت ردود الكتل السياسية فالتحالف الكردستاني قال وعلى لسان محمود عثمان: انه امر سابق لآوانه فحتى الان لم يعرض اصلا قانون السلوك الانتخابي على البرلمان لتتم مناقشة بنوده واعتراضات المسلمات عليه، فيما وافق الائتلاف العراقي على النظر بملاحظات رئيس الوزراء ليكتسب القانون صفة الاجماع وامكانية التطبيق على ارض الواقع، فيما ذهبت العراقية الى وجوب الإبقاء على هذا البند كونه ضرورة ملحة لمنع الحكومة من استغلال نفوذها لصالحها في الانتخابات

بغداد / فراس القيسي

تلاشت يوم أمس أحلام العراقيين بالتصويت بتخصيصات الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠١٠ بوقت مبكر، وسط تفجيرات ضخمة هزت وسط بغداد امس مخلفة عشرات الضحايا بين شهيد وجريح، فيما ختم البرلمان جلسة والعودة بتعالي حدة التجاذبات ليعين رئيسه تأجيل جلسة إقرار الموازنة لليوم التالي.

وقالت النائبة صفية طالب السهيل ل(المدى): ان الامر سيبقى معلقا لحين لم تتم مناقشة قانون الموازنة في جلسة اليوم كالمعتاد بسبب ربط القانون بقوانين أخرى وبخاصة قانون السلوك الانتخابي الذي تعرض عليه كتل سياسية كثيرة، وأضافت السهيل ل(المدى): ان الامر سيبقى معلقا لحين الوصول الى تسوية توافقية سياسية كعادته تمرير جميع القوانين والاتفاقات ذات الاهمية مشيرة الى ان الصوار يدور الان داخل اللجنة القانونية والمالية والقوى السياسية المعترضة على قانون السلوك الانتخابي. وأشارت السهيل الى ان كتلا سياسية أبدت بعض الملاحظات على بنود قانون الموازنة مثل مشاريع الاستثمار ومشاريع ذات طبيعة سيادية وتعارض سلطات المركز مع الادارة المحلية لتقرير تلك المشاريع. ولغقت السهيل الى ان الجهة التي اعترضت على تلك الفقرات

نصوص قانونية تحظر المناهج التي تتبنى مفاهيم العنصرية والتكفير

بغداد /المدى

دعت الامانة العامة لمجلس الوزراء مجلس النواب الى تضمين قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) نصوصا عقابية تجرم وتحظر النطق العالمية التي بلغت في ومن يمجد ويرجح لإفكاره وفقا لاحكام المادة (٧) من الدستور العراقي. وقال مصدر مسؤول بحسب تصريحات صحفية ان الامانة وجهت للأخذ بتوصيات لجنة ازالة مخلفات نظام البعث والنظر في اقامة الجداريات والنصب الجديدة المشكلة من قبلها، والتي نصت على رصد التصريحات التي تبرر او تروج او تمجد حزب البعث الصدامي وتقديم تقارير الى الجهات الامنية بغية اجراء اللازم بصددها وفقا لاحكام القانون. وازداد المصدر ان الامانة العامة لمجلس الوزراء وجهت جميع الوزارات والجهات الحكومية غير المرتبطة بوزارة بحظر الكتيبات والمناهج التي تتبنى مفاهيم العنصرية او التكفير او الارهاب او التطهير الطائفي او التحريض او تمجيد او الترويج او تبريرها تحت أي مسمى كان، وفقا لتوصيات اللجنة.

الهاشمي يؤكد رغبة العراق بتطوير علاقته مع مجلس التعاون الخليجي

بغداد /المدى



بحث نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي مع سفير دولة الامارات العربية المتحدة لدى العراق عبدالله ابراهيم الزوي العلاقات الثنائية بين البلدين من جهة، والعراق مع دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، حيث اشار الهاشمي الى ان هذه العلاقات لم ترق الى المستوى المطلوب حتى الان، مؤكداً الرغبة في تمتين علاقته مع دول مجلس التعاون الخليجي في جميع المجالات على اعتبار ان جمهورية العراق دولة عربية خليجية. من جانبه ثمن السفير صراحة نائب رئيس الجمهورية، موضحاً انه استمع بعناية الى ملاحظاته، واعداً بتبليها الى رئاسة الدولة وحكومة دولة الامارات العربية

علي حسن المجيد .. الصعود نحو الهاوية المحكمة أصدرت بحقه ٧ أحكام إعدام . . وجرائمه شملت العراق من جنوبه إلى شماله

بغداد - المدى



وقد عينه صدام حسين وزيرا للدخالية ثم وزيرا للدفاع بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ ثم أعفي من المناصب الوزارية الا انه استمر في شغل موقعه كعضو في مجلس قيادة الثورة ومسؤول عن حزب البعث في محافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت مسقط رأس صدام حسين. وفي عام ١٩٩٥ اثبت المجيد ان ولاءه لصدام حسين فوق كل شيء اذ قاد ما سمته الصحف العراقية الرسمية آنذاك "الصولة الجهادية" لعقاب ابني اخيه حسين كامل المجيد وصدام كامل المجيد وهما في الوقت نفسه زوجا ابنتي صدام على فرارهما الى الاردن لمدة ثمانية اشهر وانتهى الامر بقتلها وقتل ابنيها شفيق المجيد وغيرهم ممن وصفتهم السلطة وقتها بـ "الخونة" من الاسرة. وكان المجيد قد قام بجولة دبلوماسية مبعوثا عن صدام في كانون الثاني عام ٢٠٠٣ الى سوريا ولبنان في الوقت الذي شهد تصاعد الازمة بين العراق والولايات المتحدة. غير ان جولته قوبلت بصعاب كثيرة فقد اخبر المسؤولون المصريون الحكومة العراقية بانهم لن يرحبوا به في القاهرة كما رفضت الاردن استقباله وطالب رئيس منظمة حقوق الانسان الدولية باعتقاله ومحاكمته. وقبل بداية هجوم القوات الاميركية والبريطانية في العراق عام ٢٠٠٣ قام صدام حسين بتعيين المجيد قائدا للمنطقة الجنوبية حيث لم يشغل المجيد في السنوات الاخيرة أي منصب وزاري حتى اصدر صدام حسين قرارا في ١٥ آذار عام ٢٠٠٣ بتعيينه قائدا لجنوب العراق وذلك بعد تقسيم العراق الى اربعة اقاليم بهدف تنظيم الوضع عسكريا استعدادا للحرب. وقد شاع في وقتها ان علي حسن المجيد قد مات اثر قصف جوي على منزله الكائن في البصرة وانه قضى مع حارسه الشخصي الا انه ثبت عدم صحة الخبر.

وتم القاء القبض على المجيد في مدينة سامراء شمال بغداد في ٢١ آب عام ٢٠٠٣ من قبل محاكمة الأميركية. وفي ٢١ آب عام ٢٠٠٦ بدأت محاكمة مسؤولين عراقيين سابقين عن قضية الإنفال لآبادية الاكراد.. وبذلك كانت الأنفال هي القضية الثانية التي حوكم عليها صدام حسين وعدد من أعوانه بعد قضية الدجيل. واعدم صدام حسين في نهاية كانون الاول عام ٢٠٠٦ بعد ادانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. واختفى نحو ٢٩٠ شخص في العراق خلال حكم صدام من عام ١٩٧٩ في عام ٢٠٠٣ وفقا لتقديرات منظمة هيومان رايتس ونش المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان ومقرها نيويورك. وأنشئت المحكمة الجنائية العراقية العليا بعد الغزو الذي قاده الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ محاكمة أعضاء حكومتها السابقين.

واسنهر المجيد بقسوته الشديدة وولائه الكبير لصدام كما لقب بأسم "علي كيماي" بسبب قيادته لعمليات قصف المناطق الكردية بالأسلحة الكيماوية وعلى رأسها مدينة حلبجة التي قصفها عام ١٩٨٨ حيث كان المجيد قد عين مسؤولا رسميا عن منطقة شمال العراق في ذلك الوقت ليبدأ حملة على الاكراد وصفت بانها ابادية جماعية راح ضحيتها عشرات الالاف من المواطنين الكرد. واصدر المجيد مرسوما في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٨٧ يؤكد على القوات العراقية قتل أي انسان او حيوان في المنطقة التي شهدت أعمالا مسلحة ضد النظام السابق. وبعد احتلال القوات العراقية للكويت في الثاني من اب عام ١٩٩٠ تم تعيين المجيد محافظا لاسمته السلطات العراقية وقتها "المحافظة العراقية رقم ١٩" لكن تم إقصاؤه من منصبه لاحقا في تشرين الثاني عام ١٩٩٠. وواصل المجيد عملية قمع معارضي صدام اذ قام في عام ١٩٩١ وبعد انتشاء حرب الخليج الثانية في اذار بقمع انتفاضة جنوب العراق والتي راح ضحيتها آلاف العراقيين.

بسبب مشاركته في قمع الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١.. فيما صدر الحكم الثالث باعدامه على خلفية دوره في قتل وتشريد مواطني جنوب العراق بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩.. اما الرابع فكان في كانون الثاني عام ٢٠١٠ لدوره في ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية عام ١٩٨٨. وقد ولد علي حسن المجيد التكريتي ابن عم صدام حسين في قرية العوجة التابعة لمدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين حاليا عام ١٩٤١. وبدأ حياته شريفا في محافظة كركوك الشمالية ثم أصبح مرافقا لوزير الدفاع العراقي السابق حماد شهاب مطلع سبعينيات القرن الماضي بعد ان انتمى الى حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم آنذاك. وقد تدرج في الرتب العسكرية بالترافق مع صعوده في صفوف حزب البعث وكان اول برون له عام ١٩٧٩ حين طالب صدام حسين الذي تولى سدة الحكم آنذاك بالتخلص من القيادي البعثي عبد الحالك السامرائي أثناء محاكمة صدام بسبب تعدد من قيادتي البعث في قاعة المجلس الوطني بتهمة التآمر على نظام الحكم.

علي حسن المجيد .. في سطور

× علي حسن المجيد.. ابن عم صدام حسين ويعرف باسم "علي كيمايوي" لآتهامه باستخدام الأسلحة الكيماوية القاتلة ضد الاكراد في شمال العراق أواخر ثمانينيات القرن الماضي. انحدر من مدينة تكريت (١٨٠ كلم شمال بغداد) ومن رفاق الدرب الأوائل لصدام ومن أوفى الأوفياء له. رقيب اول (رئيس عرفاء) في الجيش العراقي وبعد تولي حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨ تدرج بالمناصب حتى وصل الى رتبة فريق أول ركن في الجيش العراقي. كان المجيد الذراع الايمن لصدام وكان يكلف بتنفيذ المهام ذات الطابع الدموي. في اذار عام ١٩٨٧ عين مسؤولا عن حزب البعث في منطقة كردستان العراق وسيطر على الشرطة والجيش والمليشيات في هذه المنطقة. بعد شهرين من توليه هذا المنصب قام الجيش العراقي بعملية إخلاء واسعة لعدة مناطق في كردستان، إذ اقتيد السكان ومانشيتهم بالقوة الى مناطق صحراوية متاخمة للحدود الأردنية والسعودية أي بعيدا عن مناطق وجود الاكراد. وشكل ذلك بداية لسياسة "الارض الحروقة" التي اعتمدت في كردستان العراق وتعززت بعد ان دعم الاكراد هجوم "نصر ٤" الذي شنته ايران على العراق في حزيران عام ١٩٨٧. في ١٧ و١٨ آذار عام ١٩٨٨ تم قصف مدينة حلبجة الكردية (٥٠ ألف نسمة) بالقنابل الكيماوية حيث تتراوح التقديرات الكردية لأعداد القتلى بين اربعة وسبعة آلاف في هذه العملية بينهم نساء وأطفال. في اب عام ١٩٩٠ عين حاكما للكويت تحت الاحتلال العراقي حيث عدل الى إخماد جميع جيوب المقاومة هناك قبل ان يعود ليشتغل منصبه مجددا كوزير